



Distr.: General
13 November 2024
Arabic
Original: English



لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع
صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية،
بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية
الدورة الخامسة
بوسان، جمهورية كوريا، 25 تشرين الثاني/نوفمبر - 1 كانون الأول/ديسمبر 2024
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية.

فريق الخبراء المخصص المفتوح العضوية العامل بين الدورات لإنشاء تحليل للمصادر المحتملة، والوسائل التي
يمكن حشدها، من أجل تنفيذ أهداف الصك، بما في ذلك خيارات إنشاء آلية مالية، ومواءمة التدفقات المالية،
وتحفيز التمويل، لتنتظر فيها اللجنة في دورتها الخامسة¹

تقرير الرئيسين المشاركين

1. مقدمة

أ. التفويض

1. أنشأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في
البيئة البحرية (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة")، في دورتها الرابعة، فريق خبراء مخصصين مفتوح العضوية
عاملين ما بين الدورات.
2. وتم إنشاء فريق الخبراء الأول (EG1) وتكليفه بإنشاء تحليل للمصادر المحتملة، والوسائل التي يمكن حشدها، من أجل
تنفيذ أهداف الصك، بما في ذلك خيارات إنشاء آلية مالية، ومواءمة التدفقات المالية، وتحفيز التمويل، لتنتظر فيها اللجنة
في دورتها الخامسة (INC-5) (يشار إليها فيما يلي باسم "فريق الخبراء الأول"). وقد كُلف فريق الخبراء الأول
برئاسة مشتركة من قبل السيدة كيت لينش من أستراليا والسيد أوليفر بواتشي من غانا. واتفقت أيضاً اللجنة على وجوب
ألا تخلّ مخرجات فريق الخبراء هذا بالمواقف الوطنية ونتائج المفاوضات التي تجريها اللجنة.
3. وقد كلفت اللجنة فريق الخبراء الأول بأن يستخدم، كأساس لعمله، التقارير المقدمة من الرئيسين المشاركين لفريق
الاتصال الثاني التابع للدورة الرابعة للجنة³ ومشروع النص المتعلق بوسائل التنفيذ (الجزء الثالث، القسم 1) الوارد في

* UNEP/PP/INC.5/1

¹ لم يتم تحرير هذه الوثيقة رسمياً.

² انظر المذكرة المفاهيمية لكلا فريقَي الخبراء على

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45639/ISW_concept_note.pdf

³ <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-4>

- الوثيقة التجميعية.4 وكان فريق الخبراء الأول منفتحاً لمشاركة جميع أعضاء اللجنة، وقد أطلعهم، خلال عمله، خبراء تقنيون اختارهم أمانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية بالتشاور مع رئيس عملية اللجنة.
4. ووفقاً للتكليف الذي تلقاه فريق الخبراء الأول من اللجنة ببدء عمله باستخدام الوسائل الإلكترونية، بدأ عمله بثلاثة اجتماعات افتراضية، مؤرخة 16 تموز/يوليه و 1 آب/أغسطس و 15 آب/أغسطس 2024 على التوالي.5 ثم عُقد اجتماع شخصي بناءً على هذا العمل السابق في 6 بانكوك في الفترة من 24 إلى 28 آب/أغسطس 2024. وقبل الاجتماع الشخصي في بانكوك، تم إصدار وثيقة تجميعية من إعداد الرئيسين المشاركين.
- ب. **غرض التقرير ونطاقه وهيكله**
5. أعد هذا التقرير الرئيسان المشاركان لفريق الخبراء لتتظن فيه اللجنة، ويعكس نتائج عمل فريق الخبراء تنفيذاً لولايته. ويستند التقرير إلى نتائج اجتماعات الفريق الافتراضية الثلاثة والاجتماع الشخصي في بانكوك.
6. ويهدف إلى تيسير فهم مشترك للمسائل المحددة في التكليف، وتجميع بعض المعلومات والقضايا والفرص الرئيسية التي نوقشت خلال اجتماعات فريق الخبراء.
- ج. **نطاق وحجم مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية**
7. وعلى الرغم من أن نطاق وحجم مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية لا يشكلان رسمياً جزءاً من ولاية فريق الخبراء، إلا أنهما قدما سياقاً هاماً لعمل الفريق. وسلطت مجموعة مختارة من التقارير 8 المعنية بتحدي التلوث بالمواد البلاستيكية الضوء على تكاليف الاقتصاد الكلي لتوليد النفايات البلاستيكية وسوء إدارتها. وفي إطار سيناريو العمل المعتاد، يمكن أن تزداد مستويات النفايات البلاستيكية المُدارة بشكل سيئ بنسبة 50٪ أو أكثر بحلول عام 2040، فهي تتغذى على النمو السريع في إنتاج البلاستيك وارتفاع تكاليف إدارة النفايات. وأشار أحد التقارير إلى أنّ خفض الطلب على البلاستيك سيخفف في نهاية المطاف من تكلفة إدارة نفاياته ويؤدي إلى الحد من تسرب البلاستيك إلى البيئة. ويمكن أن تساعد سياسات الحد من النفايات (بما فيها سياسة الانتقال إلى البدائل) والاستثمارات الإضافية في فرز النفايات وإعادة تدويرها في إنهاء تسرب البلاستيك بحلول عام 2040، بتكلفة تزيد بنحو 2٪ (50 مليار دولار أمريكي) على تكاليف العمل المعتاد. وقد قُدرت تكاليف معالجة التلوث بمواد الإربث البلاستيكية بما يصل إلى 13 مليار دولار أمريكي سنوياً ولا يتم احتسابها ضمن التكاليف المذكورة أعلاه.
8. وناقش الخبراء الافتراضات المستخدمة في التقارير، وأعرب العديد منهم عن الحاجة إلى بيانات أكثر شمولاً وتفصيلاً من مصادر متنوعة وأوسع لتيسير تحديد وحجم نطاق التحدي. وبالإضافة إلى ذلك، توجد حاجة إلى الحصول على معلومات بشأن التكاليف الاجتماعية بما يشمل تكاليف الصحة والانتقال العادل، فضلاً عن فوائد الاقتصاد الكلي للحد من التلوث بالمواد البلاستيكية.
2. **تحليل المصادر والوسائل المحتملة التي يمكن حشدتها لتنفيذ أهداف الصك**
- أ. **مصفوفة المصادر المحتملة للتمويل من أجل تنفيذ أهداف الصك⁹**
9. يمكن حشد مجموعة واسعة من المصادر المالية التي تعدّ ذات صلة بالقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية بطرق مختلفة وعلى مستويات مختلفة. ويجب أن تكون المصادر مناسبة للغرض، ومتماشية مع النطاق النهائي ومجموعة الالتزامات التي ستترد في الصك المُقبل. ويجب أن تتسم الأدوات المالية بالمرونة لدى الاستجابة للتغيرات التي تحدث في إطار التلوث بالمواد البلاستيكية، وتوافر الحلول مع مرور الوقت. وترد في الجدول أدناه لمحة عامة عن المصادر التي ناقشها فريق الخبراء الأول.

⁴ UNEP/PP/INC.5/4

⁵ انظر برنامج العمل على

<https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/45901/WorkProgrammeEG1.pdf>

⁶ انظر الوثيقة التجميعية التي قدمها الرئيسان المشاركان، المتاحة على

https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/46049/EG1_Synthesis_Paper.pdf

⁷ انظر تقرير الاجتماع الذي سيتم تعميمه.

⁸ التوقعات العالمية للمواد البلاستيكية الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وتقرير مجلس وزراء دول شمال أوروبا "نحو إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية بحلول عام 2040"؛ والتوقعات العالمية للمواد الكيميائية الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2019).

⁹ استناداً إلى المناقشات التي أجراها فريق الخبراء الأول، والمعلومات التي قدمها الخبيران الفنيان بيتر بوركي وبيجي ليفورت (آب/أغسطس 2024) عن "ما حجم التحدي"، المتاح على: <https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/ioeeg>.

الجدول 1. مصفوفة المصادر المحتملة للتمويل من أجل تنفيذ أهداف الصك

الفئة	المصادر المحتملة:	الصكوك والآليات المالية	التفاصيل/الأمثلة
عام المالية	المخصصات الحكومية الوطنية ودون الوطنية والمحلية	الميزانيات الحكومية	مخصصات الميزانية لتحسين البنية التحتية ومرافق إعادة التدوير وبرامج فصل النفايات ومحطات تحويل النفايات إلى طاقة؛ وتعد مشاركة البلدية أمرًا بالغ الأهمية. ويمكن أن تتواءم المخصصات الحكومية أيضًا مع التفويضات الدولية، مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، لخلق حوافز أقوى للحد من النفايات البلاستيكية.
	الوكالات والصناديق العامة	المنح والإعانات والتحويلات	تمويل التزامات صك إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية والبرامج والمشاريع ذات الصلة من خلال منح أو إعانات محددة تدعم، على سبيل المثال، البدائل البلاستيكية المستدامة.
	مؤسسات تمويل التنمية ووكالات المعونة (الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف)	أدوات الدين، و ضمانات الاستثمار	يمكن لمؤسسات تمويل التنمية ووكالات المعونة الثنائية/المتعددة الأطراف الاستفادة من القروض الميسرة و ضمانات الاستثمار لتمويل المشاريع التي تهدف إلى الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية. ويمكن لنماذج التمويل المختلط، التي يتم فيها الجمع بين الأموال العامة والخاصة، أن تطلق العنان لتمويل المشاريع ذات التأثير بمراد أكبر. ويمكن لمؤسسات تمويل التنمية دعم مشاريع مثل الهياكل الأساسية لإدارة النفايات في البلدان منخفضة الدخل، وتعزيز التعاون بين الحكومات والكيانات من القطاع الخاص.
	الصناديق البيئية المتعددة الأطراف	التمويل المشترك وتمويل المشاريع	تقدم الصناديق المتعددة الأطراف، مثل صندوق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، الدعم للمشاريع البيئية الكبيرة، ولتنفيذ مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (انظر أيضًا الملحق الثاني).
	المسؤولية الاجتماعية للشركات	برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يتم فيها تخصيص جزء من الأرباح لمشاريع الاستدامة	ويمكن استخدام هذا التمويل لدعم ابتكار تقنيات إعادة التدوير وتطويرها وتطبيقها بشكل مباشر، والاستثمار في المشاريع المجتمعية لإدارة النفايات. وقد تتعاون الشركات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية للمشاركة في تمويل المبادرات التي تقلل من التلوث بالمواد البلاستيكية. وقد تشمل هذه الشراكات منحًا أو آليات تمويل مطابقة لتكثيف الجهود.
التمويل من القطاع الخاص:	المستثمرون المؤسسيون والأبنك التجارية	التمويل بالأسهم / بالديون، الاستثمار المؤثر	يمكن للمستثمرين المؤسسيين والأبنك التجارية أن تقدم حوافز مالية للتقليل من إنتاج البلاستيك من خلال أدوات التمويل بالأسهم والديون. وتتنى المؤسسات المالية أدوات مبتكرة مثل السندات الخضراء والائتمانات البلاستيكية. ويمكن لهذه الأنواع من المنتجات المالية المبتكرة أن تحفز الشركات على التحول باتجاه الممارسات المستدامة (انظر أيضًا الجدول 2 أدناه).
	المؤسسات الخيرية والمؤسسات التابعة للشركات	المساهمات الخيرية؛ بما في ذلك المنح، والاستثمار المؤثر، والتمويل المشترك	يمكن للمؤسسات الخيرية وتبرعات الشركات أن تدعم مبادرات من قبيل الجهود المجتمعية للتقليل من التلوث بالمواد البلاستيكية.
	الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتمويل المبتكرة الأخرى	التمويل المختلط	الجمع بين الموارد العامة والخاصة لتعظيم مبادرات التأثير، مثل مبادرات إدارة النفايات. ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تستفيد من الابتكار التكنولوجي في القطاع الخاص مع الاستفادة من الأطر التنظيمية والتمويل الخاصة بالقطاع العام. ويمكن تكرار نماذج التمويل المختلط الناجحة التي اعتمدت في المبادرات البيئية الأخرى للتقليل من التلوث بالمواد البلاستيكية.
(انظر أيضًا الجدول 2).	سندات الأثر الاجتماعي	السندات القائمة على الأداء	ربط النتائج البيئية بالعوائد المالية، مع التركيز على إدارة النفايات وجمعها. ويمكن لهذه السندات أن توفر للمستثمرين فرصة لتمويل مشاريع التقليل من النفايات مع جني عوائد بناءً على مقاييس النجاح.

ب. أدوار القطاعين العام والخاص

10. يلعب كل من القطاعين العام والخاص أدوارًا مهمة في معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية.
11. ويمكن للقطاع العام، على المستويات الوطنية ودون الوطنية والمجتمعية، تهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص، من خلال الأطر السياساتية والتشريعية، فضلاً عن تنفيذ الالتزامات الأساسية بموجب الصك المُقبل. وقد يكون التمويل مطلوبًا للمساعدة في سدّ فجوات القدرات ودعم البلدان في تنفيذ التزاماتها، وكذلك لإزالة المخاطر من الاستثمارات.
12. ولا يمكن للتمويل العام، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، سدّ ثغرة التمويل إلا جزئيًا، وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى مصادر مالية أوسع. وتم التأكيد على دور القطاع العام في زيادة التمويل العالمي، وتوجيه اللوائح، ومزج التمويل من مصادر مختلفة كمفتاح لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية على جميع المستويات.
13. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص لا يمثل طرفًا ذا التزامات مباشرة بموجب صك ملزم قانونًا، يُنظر إلى مشاركته على أنها ضرورية لتحقيق الأهداف الأساسية للصك. ويمكن تحفيز دورها من خلال أطر السياسات الوطنية من أجل تشجيع تصميم المنتجات الصديقة للبيئة، وتعزيز وتصميم البدائل، وتحفيز الابتكار، وتغيير السلوك، والاستثمار المستدام. للقطاع الخاص دور في التمويل على أساس مبدأ تغريم الملوث، إذ تُعدّ مبادرات المسؤولية الممتدة للمنتج والمسؤولية الاجتماعية للشركات أمثلة على وسائل تعزيز مساءلة القطاع الخاص ومشاركته.
14. ويعدّ التعاون بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك التعاون من خلال إقامة شراكات الاستثمار وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف العالمية الرامية للقضاء على التلوث بالمواد البلاستيكية.

ج. لمحة عامة عن مصادر التمويل المبتكرة

15. يقدّم الجدول التالي لمحة عامة عن مصادر التمويل المبتكرة، ويشرح وصفًا موجزًا وأمثلة على استخدامها. ولاحظ الخبراء أن من الممكن ألا يكون الوصول إلى مصادر التمويل المبتكرة مُيسرًا للبلدان النامية، التي تفتقر في الغالب إلى القدرة المؤسسية والأسواق المالية وثقة المستثمرين اللازمة لجذب هذه الاستثمارات الخاصة. ولذلك، يجب مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد.

الجدول 2. لمحة عامة عن مصادر التمويل المبتكرة

مصادر التمويل المبتكرة	الوصف/التعليق	أمثلة
الاعتمادات البلاستيكية	وحدة قابلة للتحويل تمثل كمية محددة من المنتجات البلاستيكية التي يتم جمعها وإدارتها، أو إعادة تدويرها، أو تجنبها من الاستخدام. 10	"PCX Solutions"، برامج "BVRio CCM" في الفلبين "VERRA PPRS"، برامج اعتماد "BVRio CCM" في إندونيسيا 11 وفي الوقت الحالي، أدرجت أربعة بلدان اتتمانات بلاستيكية في مخططات المسؤولية الممتدة للمنتج الخاصة بها. وهذه البلدان هي الهند والفلبين وبولندا والمملكة المتحدة.
سندات الائتمان البلاستيكية	سند أخضر أو مستدام، يجمع رأس المال خصيصًا لتمويل المشاريع التي تهدف إلى الحدّ من التلوث بالمواد البلاستيكية أو دعم تطوير بدائل مستدامة للمواد البلاستيكية.	مشروعان: مؤسسة أساس (ASASE)، غانا. توسيع مواقع جمع وإعادة التدوير البلاستيكية لزيادة القدرة على المعالجة SEArcular، إندونيسيا. تركيب خط إنتاج إعادة تدوير البولي إيثيلين تيريفثاليت (PET) من الدرجة الغذائية
السندات الزرقاء السندات الخضراء	السند الأزرق هو صك دين تُصدره الحكومات أو أبنائك التنمية أو أطراف أخرى لجمع رأس المال من المستثمرين المؤثرين من أجل تمويل المشاريع البحرية والمحيطية ذات الفوائد البيئية والاقتصادية والمناخية الإيجابية. 12 السند الأخضر هو أي نوع من أدوات السندات التي يتم فيها استخدام العائدات أو مبلغ يعادلها حصريًا لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع الخضراء المؤهلة الجديدة و/أو	السندات الزرقاء لجمهورية سيشيل – أول سندات سيادية زرقاء في العالم السندات الخضراء لجمهورية فيجي – أول سندات سيادية خضراء في الأسواق الناشئة في العالم

¹⁰ البنك الدولي. 2024. إطلاق التمويل لمكافحة أزمة المواد البلاستيكية - الفرص والمخاطر والتوصيات الخاصة بالائتمانات البلاستيكية. © واشنطن العاصمة: البنك الدولي. <http://hdl.handle.net/10986/41866> الترخيص: CC BY-NC 3.0 IGO

¹¹ البنك الدولي. 2024. إطلاق التمويل لمكافحة أزمة المواد البلاستيكية - الفرص والمخاطر والتوصيات الخاصة بالائتمانات البلاستيكية. © واشنطن العاصمة: البنك الدولي. <http://hdl.handle.net/10986/41866> الترخيص: CC BY-NC 3.0 IGO

¹² إصدار السندات الزرقاء السيادية: الأسئلة الشائعة (worldbank.org) 2018

<p>الحالية جزئياً أو كلياً، والتي تتماشى مع المكونات الأساسية الأربعة لمبادئ السندات الخضراء. 13</p> <p>والسند الأخضر هو ضمان دين يتم إصداره لجمع رأس المال خصيصاً من أجل دعم المشاريع المتعلقة بالمناخ أو البيئة. 14</p>		
<p>سندات أهداف التنمية المستدامة المكسيكية لأجل سبع سنوات بقيمة إجمالية قدرها 890 مليون دولار أمريكي.</p>	<p>هي مجموعة فرعية من السندات المواضيعية التي تركز على أهداف التنمية المستدامة ومن شأنها أن تساعد الحكومات على تمويل أولوياتها في مجال التنمية المستدامة.</p>	<p>السندات السيادية لأهداف التنمية المستدامة</p>
<p>ومن الأمثلة على المسؤولية الممتدة للمنتج نظام CITEO الفرنسي، الذي يدير إطار المسؤولية الممتدة للمنتج للتغليف المنزلي، بما في ذلك التغليف البلاستيكي. ويضع النظام المسؤولية المالية عن جمع وفرز وإعادة تدوير نفايات التغليف على عاتق الشركات التي تنتج هذه المنتجات وتضعها في السوق. ولدى النظام الفرنسي نظام رسوم معدلة بيئياً لتشجيع المنتجين على تصميم تغليفات أكثر استدامة.¹⁵</p>	<p>تتطلب مخططات المسؤولية الممتدة للمنتج أن يتحمل مصدرو ومستوردو البلاستيك المسؤولية عن منتجاتهم في جميع مراحل دورة حياتها، من الإنتاج وحتى التخلص منها واستعادتها.</p> <p>وفي حين يكون من الممكن في بعض الأحيان للمنتجين أن ينفذوا المسؤولية الممتدة للمنتج بشكل فردي، فإنهم لا يفعلون ذلك بشكل جماعي عادةً، من خلال دفع رسوم لدعم عمليات الجمع والفرز وإعادة المعالجة، حتى عندما يضطلع بذلك قطاع النفايات غير الرسمي. ويمكن أيضاً استخدام رسوم المسؤولية الممتدة للمنتج لبدء الاستثمار في مرافق إعادة التدوير، وتمويل الدراسات القائمة حول المنهجيات المتقدمة لإعادة التدوير واستعادة المواد.</p> <p>ويمكن استخدام المسؤولية الممتدة للمنتج لتحفيز التصميم المحسن للمواد البلاستيكية، والحد من النفايات وتحسين قابلية إعادة التدوير، من خلال التعديل البيئي للرسوم.</p> <p>وتعدّ المرونة مطلوبة لتكثيف المسؤولية الممتدة للمنتج مع الظروف الخاصة بكل بلد، على الرغم من إمكان أن تكون أكثر كفاءة عندما تتوفر بعض العناصر المشتركة المتسقة.</p> <p>كما تعدّ الأطر التنظيمية المتينة ضرورية لتفعيل مخطط المسؤولية الممتدة للمنتج وتمكين مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد.</p>	<p>المسؤولية الممتدة للمنتج</p>
<p>يقدم الصندوق الأخضر للمناخ التمويل الميسر لدعم تنفيذ اتفاق باريس. ويقدم قروضاً ميسرة ومنحاً وأسهماً لتمويل مشاريع التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه في البلدان النامية، لا سيما بغرض بناء القدرة على الصمود والانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون. وقد تركز المشاريع على الطاقة المتجددة أو الزراعة الذكية مناخياً أو إعادة التحريج.</p>	<p>هو موارد مالية تُقدّم بشروط أكثر سخاءً من شروط السوق، وعادة ما تقدمه أبنك التنمية أو الحكومات أو المنظمات الدولية. وينطوي على تقديم قروض أو منح مقدمة بأسعار فائدة أقل أو فترات سداد أطول أو شروط أكثر ملاءمة مما تنطوي عليه القروض التجارية العادية.</p>	<p>التمويل الميسر</p>
<p>ويمكن القيام بذلك بسبل منها، على سبيل المثال، خفض سعر الفائدة على القروض أو تقديم ضمانات لتغطية المخاطر المختلفة.</p> <p>وتستخدم Acumen، على سبيل المثال، التمويل المختلط لتنفيذ مشاريع عالية المخاطر أو منخفضة العوائد لدعم المجتمعات التي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء العالم النامي. ويشمل مقدمو الدعم المالي بنك التنمية الأفريقي والصندوق الأخضر للمناخ. وقد نفذت الشركة مشاريع ناجحة في مجالات الزراعة والمياه والطاقة، وقد توفر الدعم للمشاريع التي تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع المواد البلاستيكية.</p>	<p>التمويل المختلط هو استراتيجية مالية تجمع بين موارد القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع التي تحقق عوائد مالية ونتائج اجتماعية أو بيئية أو تنموية إيجابية. وتتمثل الفكرة الأساسية وراء التمويل المختلط في استخدام رأس المال العام أو الخيري لإزالة المخاطر أو الاستفادة من الاستثمار الخاص في المجالات التي قد تكون فيها مشاركة القطاع الخاص محدودة بسبب المخاطر العالية المتصورة أو العوائد المنخفضة.</p>	<p>التمويل المختلط</p>

13 سندات تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام: دليل للممارسين (icmagroup.org)

14 البنك الدولي : ما السندات الخضراء 2015

15 انظر : <https://www.citeo.com/>.

<p>تقدم الصناديق الدولية للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي (صناديق IOPC) تعويضًا ماليًا عن أضرار التلوث بالزيت التي تحدث في الدول الأعضاء، والناجمة عن انسكاب الزيوت الثابتة من الناقلات. ويتم تمويل صناديق IOPC من خلال المساهمات التي تدفعها الكيانات التي تتلقى أنواعًا معينة من الزيت عن طريق النقل البحري.¹⁶</p>	<p>يمكن فرض رسوم تلوث بلاستيكي على المؤسسات التجارية المعنية، واستخدام العائدات لدعم الإجراءات الرامية إلى الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية.</p> <p>ويتمثل أحد المقترحات في فرض رسوم على إنتاج البوليمرات البلاستيكية. وسيطلب إلى البلدان التي يُنتج بموجب ولايتها القضائية البوليمر البلاستيكي فرض ضريبة على المؤسسات المعنية اعتمادًا على حجم البوليمرات التي تنتجها. ويمكن الاحتفاظ بجزء من الرسوم محليًا لأغراض إدارية أو أغراض أخرى على حسب الظروف الخاصة للبلد. وستتم المساهمة بباقي الرسوم المحصلة في صندوق عالمي لمعالجة التلوث الموروث والأهداف الأخرى للصك.</p>	<p>رسوم التلوث بالمواد البلاستيكية و غرامات تلويث البيئة</p>
<p>ويهدف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي، إلى تقليل الإعانات التي تشجع الممارسات الزراعية المكثفة وغير المستدامة (مثل الاستخدام المفرط لمبيدات الآفات أو الأسمدة)، وبدلاً من ذلك تغيير وجهتها نحو دعم الزراعة العضوية والحراثة الزراعية وغيرها من الممارسات التي تعزز التنوع البيولوجي.</p>	<p>تحويل الإعانات الحكومية بعيدًا عن الأنشطة الضارة بيئيًا (من قبيل الوقود الأحفوري أو الزراعة غير المستدامة أو الممارسات الصناعية) نحو الأنشطة التي تدعم أهداف الصك، مثل الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية.</p>	<p>إعادة توجيه الإعانات</p>

د. وسائل التنفيذ الأخرى

16. جرى خلال اجتماع فريق الخبراء الاستماع إلى دعم قوي لوسائل التنفيذ غير المالية الأخرى. وشملت تلك الوسائل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وآليات الدعم أخرى. وينبغي تصميم بناء القدرات والمساعدة الفنية وفقًا للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، مع التركيز على تبادل أفضل الممارسات، وسد الفجوات الحالية، واستيعاب الجميع، لا سيما الفئات المهمشة مثل النساء والشباب والشعوب الأصلية. ويمكن أيضًا أن يكون التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مفيدًا لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. يقدم الملحق الأول أيضًا أمثلة على: "الأحكام المتعلقة بوسائل التنفيذ في الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الأخرى (MEAs)".

3. خيارات إنشاء آلية مالية

أ. لمحة عامة على الآلية المالية التي تعتمدها الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وسماتها

17. كان هناك إجماع قوي على ضرورة أن تتماشى الآلية المالية مع أولويات وأهداف الصك، إذ ينبغي أن ينطبق الشكل على الوظيفة.

18. ويمكن أن تشمل الأنشطة التي تدعمها الآلية المالية التزامات محددة للأطراف، مثل متطلبات الإبلاغ، فضلًا عن إجراءات أوسع تهدف إلى الحد من التلوث بالمواد البلاستيكية، مثل تحسين مرافق معالجة النفايات، وتنظيف التلوث بالبلاستيك الموروث، والانتقال العادل. وسأط بعض الخبراء الضوء على أهمية وجود آلية مالية توفر موارد مخصصة لنقل التكنولوجيا، والبحوث الأساسية.

19. ويوضح الملحق الثاني، "لمحة عامة على الآليات المالية للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وسماتها"، كيف نجحت العمليات الأخرى للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف في موازنة آلياتها المالية مع الأهداف العامة للصك الذي تدعمه.

ب. إيجابيات وسلبيات الآليات المالية المحتملة

20. يجب أن يُسترشد في اختيار الترتيبات المؤسسية للآلية المالية بأهداف الصك؛ ورؤية الصندوق؛ وخاصة نطاقه (من حيث الأنشطة المقصودة والتمويل والصكوك المالية)؛ والحجم (من حيث الموارد المالية المتوقعة)؛ والبنية (التوظيف في الأمانة والهيئات الفرعية أو المستقلة، وعدد ونوع الكيانات المنفذة).

21. وكان هناك إجماع عريض على الحاجة إلى تمويل جديد ومخصص يتماشى وأهداف الصك، كما كان هناك اعتراف عام بوجود مساهمة البلدان المتقدمة في التمويل. إلا أنه كان هناك أيضًا اعتراف بعدم كفاية المساهمات العامة وحدها، ووجوب استكشاف جميع السبل التي تمكن من الحصول على أقصى قدر من الموارد المتاحة لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية بصورة فعالة. وقد يفيد أن يقبل الصندوق مساهمات من مصادر أخرى (مثل المصادر الخاصة أو الخيرية).

22. وحين جرى الاستماع إلى وجهات نظر مختلفة بشأن البنية المؤسسية التي سيشتغل فيها الصندوق، مع تحديد إيجابيات وسلبيات واضحة لكل خيار، ظهرت العديد من الموضوعات. وتتضمن الموضوعات التي ظهرت ما يلي:

أ. وجوب أن تسترشد أنشطة الصندوق بتوجيهات من مؤتمر الأطراف؛

¹⁶ انظر: <https://iopcfunds.org>.

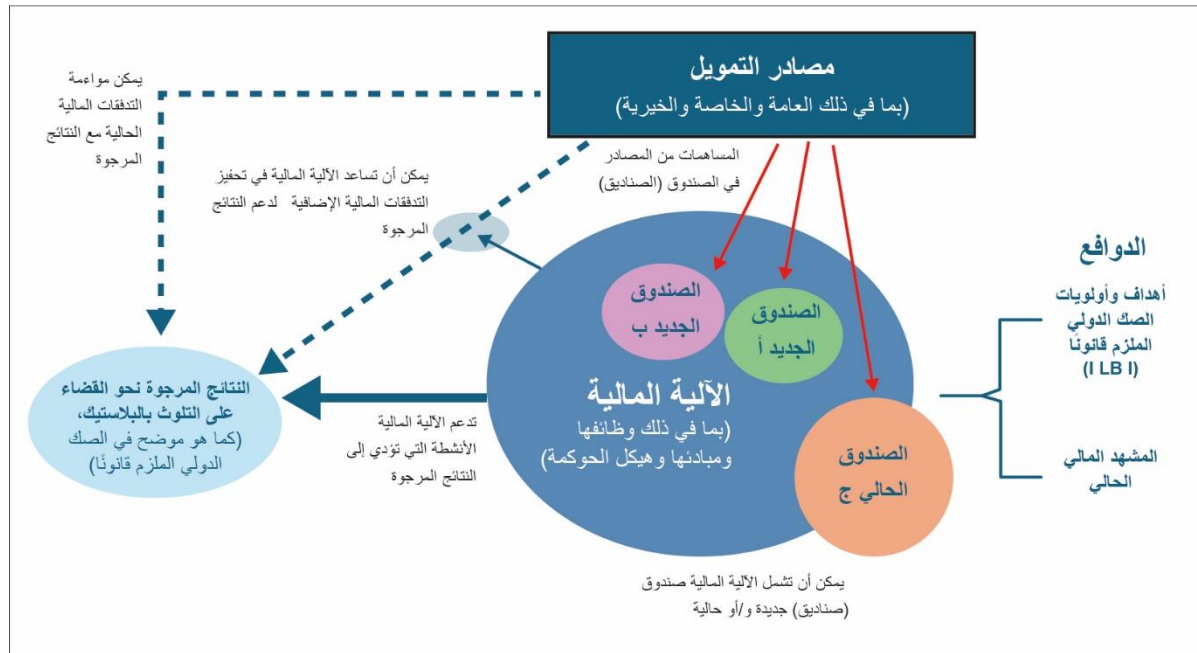
- ب. تفضيل التمويل البرنامجي على التمويل القائم على المشاريع فقط، لأنه سيسمح باتخاذ إجراءات استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية؛
- ج. فوائد الموارد المخصصة لبناء القدرات، على غرار تلك التي يوفرها الصندوق المتعدد الأطراف بموجب بروتوكول مونتريال؛
- د. الرغبة في أن يكون الصندوق فعالاً إدارياً، لزيادة الأموال المتاحة للصرف إلى أقصى حد ممكن؛ و
- هـ. الرغبة في التمثيل المتوازن لدى إجراء ترتيبات الحوكمة.

23. وناقش الأعضاء إيجابيات وسلبيات الخيارات المتاحة، وسلطوا الضوء على ضرورة البحث عن بيانات لتشكيل وجهات نظر مستنيرة. الملحق الثالث: "إيجابيات وسلبيات الآليات المالية المحتملة" يعرض ملخصاً لهذه المعلومات للتمكن من الرجوع إليها.

4. مواعمة التدفقات المالية وتحفيز التمويل

أ. لمحة عامة عن المفاهيم

24. جرى خلال مناقشات فريق الخبراء الأول استخدام مصطلحات منها "المشهد المالي" و"مواعمة التدفقات المالية" و"تحفيز التمويل". ويهدف هذا القسم إلى تسهيل الاستخدام المتسق لهذه المصطلحات، بناءً على ما جرى من مناقشات خلال فترة ما بين الدورات. يهدف هذا إلى دعم مفاوضات اللجنة خلال الاجتماع الخامس للجنة التفاوض الحكومية الدولية ولا يخل بتطبيق الشروط في سياقات أخرى.



الشكل التوضيحي 1. رسم توضيحي مفاهيمي للآلية المالية المنشأة في إطار المشهد المالي العام

25. يمكن أن يوفر التمويل العام الدعم المالي الأساسي الذي يمكن التنبؤ به في إطار الآلية. ومع ذلك، بالنظر إلى حجم التحدي، سلطت المناقشات الضوء على أهمية استقطاب التمويل من جميع المصادر الممكنة لدعم تحقيق أهداف الصك.
26. وتشير مواعمة التدفقات المالية إلى ضمان نشر التدفقات المالية العامة والخاصة على أوسع نطاق ممكن بما يتماشى مع أهداف الصك. ويمكن أن تنطوي المواعمة على تمكين التحول في التمويل والاستثمار الخاصين، وقد تنطوي أيضاً على الحوافز الإيجابية والسلبية (مثل الإعانات والتدابير المالية). ويمكن أن تساهم التدفقات المالية التي توجهها الأطراف نحو أهداف الصك بشكل مباشر في الآلية المالية للصك وصندوقه (صناديقه)، إلا أنه لا يلزم بالضرورة أن تكون كذلك. ويمكن أيضاً أن ترد مساهمات عن طريق البرامج المحلية التي تتماشى مع أهداف الصك أو ترد مساهمات من القطاع الخاص في مجالات البحث والتطوير التي تدعم أهداف الصك وأولوياته.
27. وينطوي تحفيز التمويل على توليد موارد مالية إضافية بغاية تنفيذ أهداف الصك. ويعني هذا أن من الممكن ضم مجموعة واسعة من مصادر التمويل والمنتجات الخاصة والعامة لتحفيز تدفقات مالية أكبر من أجل معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية. ويمكن أن يشمل ذلك الاستفادة من التمويل العام لجذب الاستثمار الخاص، أو استخدام نماذج التمويل المختلط، أو تحفيز مشاركة القطاع الخاص من خلال إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ب. الاستراتيجيات الرامية إلى مواعمة التدفقات المالية

28. تركز الاستراتيجيات الرامية إلى موازنة التدفقات المالية دعمًا للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف على إدماج الالتزامات الدولية في الأطر الوطنية، وحشد مشاركة القطاع الخاص، واستخدام أدوات التمويل المبتكرة، وضمان توفير الصناديق المتعددة الأطراف دعمًا مستهدفًا لأهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

29. وسيكون حشد الموارد المالية من جميع المصادر على نطاق واسع أساسيًا لنجاح الاتفاقية، وهو ما سيتطلب إنشاء بيئة تمكينية متينة ومتناسقة من أجل التقليل من أوجه عدم اليقين وتحفيز الشفافية. ويمكن لأدوات السياسات البيئية أيضًا أن تلعب دورًا هامًا في موازنة التمويل.

30. ويمكن أن تهيئ الحكومات للقطاع الخاص بيئة تمكينية من خلال:

- توفير أطر سياساتية وتنظيمية واضحة وداعمة؛
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- تقديم الحوافز المالية وغيرها من الحوافز التي تتماشى مع أهداف الصك؛
- تنفيذ برامج المسؤولية الممتدة للمنتج.

ج. نهج لتحفيز التمويل

31. لقد جرى استخدام استراتيجيات مختلفة للاستفادة من التمويل وإطلاقه وجذبه من خلال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتضمن هذه الاستراتيجيات إمكانية تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من خلال إشراك الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص، وتعزيز الشراكات، واستخدام الآليات المالية المبتكرة.

32. تهدف تدخلات التمويل الساعية لتحفيز الاستثمار إلى جعل الفرص أكثر جاذبية للمستثمرين من خلال التخفيف من مخاطر الاستثمار المختلفة أو نقلها أو تعويض عنها، مثل أوجه عدم اليقين الكامنة في السوق أو المخاطر الفنية والتنظيمية أو المخاطر السيادية. وسيكون التقليل من مخاطر الاستثمار أمرًا بالغ الأهمية لتوليد التمويل الرامي لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية بسبب مخاطر الابتكار في مختلف المشاريع (ضعف الأداء التقني، وعدم تثبيت الطلب في السوق، وما إلى ذلك) بالإضافة إلى المخاطر الاعتيادية المرتبطة بالاستثمارات التقليدية في الهياكل الأساسية للاقتصاد الدائري (مثل ارتفاع متطلبات الإنفاق الرأسمالي وطول فترات استرداد رأس المال).

33. ويتم حاليًا استخدام استراتيجيات مختلفة لحشد التمويل والموارد من أجل مكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، مثل التمويل الميسر؛ وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ والتمويل المختلط؛ وسندات أهداف التنمية المستدامة، والتصنيفات المستدامة والسندات الخضراء؛ وأبناك التنمية الوطنية؛ ومشاركة القطاع الخاص (انظر الجدول 2 أعلاه).

5. الملاحظات الختامية

34. أوجدت الاجتماعات الافتراضية والشخصية التي تُعقد بين الدورات بيئة ممتازة لتبادل مثير للمعارف بين أعضاء فريق الخبراء الأول.

35. وأتاحت المشاركة النشطة للخبراء، إلى جانب المساهمات المفيدة التي قدمها الخبراء التقنيون والرغبة المشتركة لأعضاء فريق الخبراء في تطوير فهم موضوعي للقضايا، إتمام ولاية فريق الخبراء بنجاح.

36. ويرى الرئيس المشارك أن هناك إجماعًا واسعًا على العديد من المجالات، الأمر الذي يمثل مصدرًا باعًا على التفاؤل بشأن مفاوضات اللجنة في بوسان.

37. وفيما يخص وسائل التنفيذ، يسلط الرئيس المشارك الضوء على أنه سيكون من المهم الاستفادة من أمثلة أفضل الممارسات في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الحالية.

38. ويبقى رئيسا فريق الخبراء الأول ممتنين لجميع الأعضاء الذين شاركوا في فريق الخبراء هذا على ما أبدوه من تعاون وما قدموه من مساهمات سخية في الخبرة ودعم طوال فترة ما بين الدورات.

39. ويأمل الرئيس المشارك في أن تكون نتائج العمل بين الدورات، على النحو المبين في هذا التقرير، بمثابة دليل للأعضاء خلال المفاوضات في الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في بوسان، دون الإخلال بالموافق الوطنية ونتائج المفاوضات.

Annex I: Provisions on Means of Implementation in other Multilateral Environmental Agreements (MEAs)*

[English Only]

	Provisions on Means of Implementation in Other MEAs
Research and Development	UNFCCC, Article 4.1(g): "Parties shall (...) promote and cooperate in scientific, technological, technical, socio-economic, and other research systematic observation and development of data archives related to the climate system and intended to further the understanding and to reduce or eliminate the remaining uncertainties regarding the causes, effects, magnitude and timing of climate change and the economic and social consequences of various response strategies".
	<p>BBNJ Agreement, Annex II: "capacity building and transfer of marine technology initiatives may include but are not limited to:</p> <p>(a) Sharing of relevant data, information, knowledge and research(...)</p> <p>(b) Information dissemination and awareness-raising, including with regard to:</p> <p>(i) Marine scientific research, marine sciences and related marine operations and services;</p> <p>(ii) Environmental and biological information collected through research conducted in areas beyond national jurisdiction(...);</p> <p>(c) The development and strengthening of relevant infrastructure, including equipment, such as(...):</p> <p>(iii) The acquisition of the equipment necessary to support and further develop research and development capabilities, including in data management, in the context of activities with respect to marine genetic resources and digital sequence information on marine genetic resources of areas beyond national jurisdiction, measures such as area-based management tools, including marine protected areas, and the conduct of environmental impact assessments(...);</p> <p>(e) The development and strengthening of human and financial management resource capabilities and of technical expertise through exchanges, research collaboration, technical support, education and training and the transfer of marine technology, such as:</p> <p>(i) Collaboration and cooperation in marine science, including through data collection, technical exchange, scientific research projects and programmes, and the development of joint scientific research projects in cooperation with institutions in developing States;</p>
	Montreal Protocol, Article 9: " 1. The Parties shall co-operate, consistent with their national laws, regulations and practices and taking into account in particular the needs of developing countries, in promoting, directly or through competent international bodies, research, development and exchange of information (...)"

* نظراً لضيق الوقت المتاح، لم تتم ترجمة ملاحق هذه الوثيقة.

Provisions on Means of Implementation in Other MEAs	
Capacity Building and Technical assistance	Paris Agreement, Article 11.1: "Capacity-building under this Agreement should enhance the capacity and ability of developing country Parties (...) to take effective climate change action, including (...) adaptation and mitigation, and should facilitate technology development, dissemination, and deployment, access to climate finance, relevant aspects of education, training and public awareness, and the transparent, timely and accurate communication of information".
	Minamata Convention on Mercury, Article 13: "Parties shall cooperate to provide, within their respective capabilities, timely and appropriate capacity-building and technical assistance to developing country Parties, in particular Parties that are least developed countries or small island developing States, and Parties with economies in transition, to assist them in implementing their obligations under this Convention".
	BBNJ Agreement, Part V: Article 41: Cooperation in capacity building and the transfer of marine technology (omitted) Article 42: Modalities for capacity building for the transfer of marine technology 1. Parties, within their capabilities, shall ensure capacity-building for developing States Parties and shall cooperate to achieve the transfer of marine technology, in particular to developing States Parties that need and request it, taking into account the special circumstances of small island developing States and of least developed countries, in accordance with the provisions of this Agreement. 2. Parties shall provide, within their capabilities, resources to support such capacity- building and the development and transfer of marine technology and to facilitate access to other sources of support, taking into account their national policies, priorities, plans and programmes(...).
	Article 44: types of capacity building and of the transfer of marine technology (omitted) Article 46: Capacity building and transfer of marine technology committee (omitted)"
	Stockholm Convention, Article 12: "The Parties shall, in accordance with their capabilities, cooperate to provide timely and appropriate technical assistance to developing country Parties and Parties with economies in transition, to assist them, taking into account their particular needs, to develop and strengthen their capacity to implement their obligations under this Convention".
Training Programs and Knowledge Sharing	Convention on Biological Diversity, Article 12(a): " The Contracting Parties, taking into account the special needs of developing countries, shall: (a) Establish and maintain programmes for scientific and technical education and training in measures for the identification, conservation and sustainable use of biological diversity and its components and provide support for such education and training for the specific needs of developing countries ".
	BBNJ Agreement, "Article 52 6. The special fund and the Global Environment Facility trust fund shall be utilised in order to : (a) Fund capacity-building projects under this Agreement, including effective projects on the conservation and sustainable use of marine biological diversity and activities and programmes, including training related to the transfer of marine technology "(...)

	Provisions on Means of Implementation in Other MEAs
	<p>BBNJ Agreement, Annex II: Under this Agreement, capacity-building and transfer of marine technology initiatives may include but are not limited to: (...) The development and strengthening of human and financial management resource capabilities and of technical expertise through exchanges, research collaboration, technical support, education and training and the transfer of marine technology, such as:</p> <p>(i) Collaboration and cooperation in marine science, including through data collection, technical exchange, scientific research projects and programmes, and the development of joint scientific research projects in cooperation with institutions in developing States;</p> <p>(ii) Education and training in:</p> <p>a. The natural and social sciences, both basic and applied, to develop scientific and research capacity;</p> <p>b. Technology, and the application of marine science and technology, to develop scientific and research capacities;</p> <p>c. Policy and governance;</p> <p>d. The relevance and application of traditional knowledge”</p>
Policy and Regulatory Support	<p>BBNJ Agreement, Annex II: “(d) The development and strengthening of institutional capacity and national regulatory frameworks or mechanisms, including:</p> <p>(i) Governance, policy and legal frameworks and mechanisms;</p> <p>(ii) Assistance in the development, implementation and enforcement of national legislative, administrative or policy measures, including associated regulatory, scientific and technical requirements at the national, subregional or regional level”</p> <p>Minamata Convention on Mercury, Article 14: “The Parties shall cooperate to provide, within their respective capabilities, financial and technical assistance to developing country Parties, to assist them in the implementation of their obligations under this Convention, including the development and enforcement of national regulatory measures to control emissions and releases of mercury”.</p>
Technology Transfer	<p>Basel Convention, Article 10: “1. The Parties shall co-operate with each other in order to improve and achieve environmentally sound management of hazardous wastes and other wastes. 2. To this end, the Parties shall: (d) Co-operate actively, subject to their national laws, regulations and policies, in the transfer of technology and management systems related to the environmentally sound management of hazardous wastes and other wastes. They shall also co-operate in ”(...) developing the technical capacity among Parties, especially those which may need and request technical assistance in this field</p> <p>Minamata Convention on Mercury, Article 14: “3. Developed country Parties and other Parties within their capabilities shall promote and facilitate, supported by the private sector and other relevant stakeholders as appropriate, development, transfer and diffusion of, and access to, up-to-date environmentally sound alternative technologies to developing country Parties, in particular the least developed countries and small island developing States, and Parties with economies ”.in transition, to strengthen their capacity to effectively implement this Convention</p>

Annex II: Overview and Attributes of MEA Financial Mechanism (FM)

MEA / Financial Mechanism	Objective	How the financial mechanism addressed the objective	Other activities supported by the financial mechanism
<p>Montreal Protocol on Substances that Deplete the Ozone Layer</p> <p><i>Multilateral Fund for the Implementation of the Montreal Protocol (operating under the institutional framework of the United Nations Environment Programme (UNEP))</i></p> <p><i>(Newly established fund in existing institution)</i></p>	<p>Protect the ozone layer by phasing out substances that deplete it, such as CFCs.</p>	<p>The Multilateral Fund was created as a standalone fund under the United Nations Environment Programme to support developing countries in covering the incremental costs of compliance. It provides grants and concessional loans for technology transfer, capacity building, and policy development.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Non-compliance, research, development, public awareness and information exchange provisions in the final text of the instrument. • Assistance to developing countries to phase out ozone-depleting substances (ODS). • Capacity building for institutions to manage the phase-out. • Technical assistance and training for alternative technologies. • Funding for pilot projects to test alternatives. • Compliance monitoring and reporting. • Public awareness campaigns. • Institutional strengthening.
<p>Minamata Convention on Mercury</p> <p><i>GEF Trust Fund and Specific International Programme (SIP)</i></p> <p><i>(Hybrid: two or more funds operating separately within</i></p>	<p>Protect human health and the environment from anthropogenic emissions and releases of mercury.</p>	<p>The Global Environment Facility (GEF) and a Specific International Programme (SIP) which was established as a trust fund by the United Nations Environment Programme, support capacity building and technical assistance with the aim to assist developing countries with the implementation of their obligations under the instrument. Together, the funds make up the financial mechanism of the Minamata Convention.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Support for phasing out use of mercury in products and industrial processes. • Technical assistance for reducing and eliminating mercury emissions. • Capacity building for mercury waste management. • Support for the development and implementation of national action plans. • Support for national and regional implementation of trade controls. • Support for inventory development.

MEA / Financial Mechanism	Objective	How the financial mechanism addressed the objective	Other activities supported by the financial mechanism
<i>the financial mechanism)</i>			
<p>United Nations Convention on the Law of the Sea, Biodiversity Beyond National Jurisdiction (BBNJ)</p> <p><i>(Voluntary trust fund and special fund as well as GEF)</i></p> <p><i>(Funds within an existing multi-purpose fund and existing fund)</i></p>	<p>Conservation and sustainable use of marine biodiversity beyond national jurisdiction.</p>	<p>A voluntary trust fund and a special fund were created to support the participation of developing countries in the agreement. The GEF, together with the two new funds make up the financial mechanism aimed at utilizing the financial resources for capacity-building and marine technology transfer.</p> <p>The voluntary trust fund is intended to facilitate the participation of representatives of developing States Parties relevant BBNJ meetings.</p> <p>The special fund and the Global Environment Facility trust fund are intended to fund:</p> <ul style="list-style-type: none"> • capacity-building projects under the Treaty • assist developing States Parties to implement the BBNJ Treaty • support conservation and sustainable use programme by Indigenous Peoples and local communities as holders of traditional knowledge • undertake any other activities as decided by the COP. 	<ul style="list-style-type: none"> • Support to developing States Parties, in particular the least developed countries, landlocked developing countries, geographically disadvantaged States, small island developing States, coastal African States, archipelagic States and developing middle-income countries, through capacity-building and the development and transfer of marine technology. • Simplified procedures for accessing funding through the special fund for developing state parties. • Cooperation in capacity-building and transfer of marine technology. Establishment of a committee on capacity-building and transfer of marine technology. • Clearing house mechanism established. • Technical and scientific cooperation for marine biodiversity protection. • Assistance in implementing marine protected areas and marine genetic resource conservation. • Support for research and sustainable management of marine resources.
<p>Convention on Biological Diversity</p> <p><i>GEF (existing fund)</i></p>	<p>Conservation of biological diversity, sustainable use of its components, and fair sharing of benefits.</p>	<p>Developed countries are required to provide financial resources through the GEF and other international channels. Mechanisms focus on capacity building, biodiversity-related investments, and national biodiversity strategies.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Access to and transfer of technology to developing countries on favourable terms. • Exchange of information, technical and scientific cooperation. • Support for national biodiversity strategies and action plans. • Capacity building for biodiversity conservation. • Support for indigenous and local community participation. • Research and technology transfer related to biodiversity. • Awareness-raising and outreach on biodiversity issues.
<p>Kunming-Montreal Global</p>	<p>Halt and reverse biodiversity loss by 2030, protecting 30% of the</p>	<p>The GEF-managed GBFF aims to help countries achieve the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework goals and targets with a strategic focus on strengthening</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Goals included on strengthening capacity-building, technology transfer, and scientific and technical cooperation for biodiversity (target 20).

MEA / Financial Mechanism	Objective	How the financial mechanism addressed the objective	Other activities supported by the financial mechanism
<p>Biodiversity Framework</p> <p><i>(Global Biodiversity Framework Fund (GBFF) under GEF)</i></p> <p><i>(Newly established under the facility)</i></p>	<p>world's land, sea, and inland water ecosystems. Goals include to restore degraded ecosystems, reduce harmful subsidies, and ensure sustainable use of biodiversity.</p>	<p>national-level biodiversity management, planning, policy, governance, and finance approaches. Eligible countries have been invited to participate in the first GBFF programming tranche, which is making \$211 million available for programming.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Mobilise \$200 Billion per year for biodiversity from all sources, including \$30 Billion Through International Finance (target 19). • Ensure that knowledge is available and accessible to guide biodiversity action (target 21).
<p>UNFCCC – Paris Agreement</p> <p><i>Global Environment Facility (GEF); Green Climate Fund (GCF), and others</i></p>	<p>Limit global warming to well below 2°C, preferably to 1.5°C, compared to pre-industrial levels. It seeks to strengthen the global response to climate change through adaptation, mitigation, and resilience-building efforts.</p>	<p>The financial mechanism of the Paris Agreement supports its objective by providing resources to developing countries to mitigate and adapt to climate change. The financial mechanism helps countries meet their Nationally Determined Contributions (NDCs), which are essential for achieving the overall goal of limiting global temperature rise to well below 2°C.</p> <p><u>Additional funds under the Paris Agreement:</u> The Special Climate Change Fund (SCCF) (GEF-managed) finances projects relating to: adaptation; technology transfer and capacity building; energy, transport, industry, agriculture, forestry and waste management; and economic diversification. This fund should complement other funding mechanisms for the implementation of the Convention.</p> <p>The Least Developed Countries Fund (LDCF) (GEF-managed) supports a work programme to assist Least Developed Country Parties (LDCs) to carry out, inter alia, the preparation and implementation of national adaptation programmes of action (NAPAs).</p> <p>The Adaptation Fund (AF) (stand-alone fund) was established in 2001 to finance concrete adaptation projects</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Capacity-building through, inter alia, enhanced support for capacity building actions in developing country Parties and appropriate institutional arrangements. • Climate change education, training as well as public awareness. • International cooperation on climate-safe technology development. • Participation and access to information. • Assistance to developing countries to implement nationally determined contributions (NDCs). • Support for adaptation, mitigation, and resilience-building projects. • Alignment of financial flows: Making finance flows consistent with a pathway towards low greenhouse gas emissions and climate-resilient development.

MEA / Financial Mechanism	Objective	How the financial mechanism addressed the objective	Other activities supported by the financial mechanism
UNFCCC - Loss and Damage Fund <i>(Separate newly established fund)</i>	Address climate change mitigation, adaptation, and support developing countries in managing loss and damage .	and programmes in developing country Parties to the Kyoto Protocol that are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change. The Loss and Damage Fund was established to provide financial support to developing countries particularly vulnerable to climate change, to addressing loss and damage to assist developing countries that are particularly vulnerable to the adverse effects of climate change in responding to economic and non-economic loss and damage associated with the adverse effects of climate change, including extreme weather events and slow onset events.	<ul style="list-style-type: none"> • Recognition of Common but differentiated responsibilities (CBDR). • Technical assistance for vulnerable countries facing climate-related loss and damage. • Capacity building to assess and respond to climate risks and impacts. • Support for early warning systems and disaster risk management. • Enhancing knowledge-sharing and best practices on addressing loss and damage.
Stockholm Convention on Persistent Organic Pollutants (POPs) <i>(GEF)</i> <i>(Existing window within the GEF fund)</i>	Eliminate or restrict the production and use of persistent organic pollutants (POPs).	The Stockholm Convention financial mechanism (GEF) provides assistance to developing countries in managing operational measures related specifically to persistent organic pollutants and complying with the convention's provisions on POPs elimination and reduction.	<ul style="list-style-type: none"> • Support for the elimination or reduction of POPs production and use. • Capacity building for POPs management and safe disposal. • Technical assistance to develop alternatives to POPs. • Support for national action plans and monitoring frameworks. • Research and development for alternative chemicals and safer substitutes. • Monitoring and reporting on POPs levels in the environment. • Assistance with public awareness campaigns regarding POPs and their impacts.

Annex III: Pros and Cons of Potential Financial Mechanisms

Type of Fund <i>With examples*</i>	PROs	CONs	Examples from other Funds
<i>Standalone/dedicated</i>			
<p><u>Sub-types:</u></p> <p><u>New institution</u> <i>Example: Green Climate Fund (GCF)</i></p> <p><u>Newly established in existing institution</u> <i>Example: Multilateral Fund for the Implementation of the Montreal Protocol (MLF), Fund Responding to Loss and Damage (FRLD)</i></p>	<ul style="list-style-type: none"> • Flexibility in terms of design, operational policies, access modalities, project cycle, governance arrangements, and contributing sources • Allows for focused approach with donor funding mobilised at scale to address core objectives and obligations • A standalone fund may have greater political visibility and provide a strong signal of priority • Operates under authority of the COP, designed by parties for purpose, including in relation to: <ul style="list-style-type: none"> ○ access, adequacy and predictability of funding (including replenishment process) ○ representation of various groups (e.g. local communities, municipalities, Indigenous Peoples, private sector, etc) ○ Administration, oversight and management ○ transparency and monitoring • Investment strategy unaffected by other funds • Option to allow contributions from a range of sources and to introduce innovative financing mechanisms 	<ul style="list-style-type: none"> • Time required to design, establish, and launch (charter, policies, staffing, operating procedures, fiduciary and safeguards standards, etc.) • Costs for operationalization as well as for operation may be higher (use of existing institution as host can help mitigate). Requires significant upfront investment, including creating new infrastructure, governance structures, and operational rules. • May increase fragmentation and complexity of coordination • Could lead to duplication of existing efforts as it is harder to integrate with programmes led by other institutions • Risk of access becoming more difficult • Procedures may still pose barriers to access through co-financing, project preparation requirements, etc. • Risk of reduced resource mobilization due to lower donor confidence in a new fund or the experience of the host institution • With greater visibility there is greater risk of disillusionment if expectations are not met 	<ul style="list-style-type: none"> • The timeline between the decision to establish the GCF and the establishment of the GCF Secretariat was approximately three years, with an interim secretariat in place until then. After the establishment of the GCF Secretariat in 2014, the first set of projects was approved in 2015 (4 years total). • The London Amendment in June 1990 adopted a financial mechanism for the Montreal Protocol. The Interim Multilateral Fund was established on 1 January 1991. The first projects were approved in June 1991 (1 year). The Multilateral Fund was established on a permanent basis in 1994 (4 years).

	<p>which could potentially expand the donor base and fill financial gaps</p> <ul style="list-style-type: none"> • Could deliver a country-based programmatic approach and country-driven strategy • Funds could be directed for capacity building, including prior to ratification • Can accommodate scientific, technical panel(s) to better inform the interventions 		
Type of Fund <i>With examples*</i>	PROs	CONs	
<i>Fund within an existing multi-purpose multilateral fund</i>			
<p><u>Sub-types:</u></p> <p><u>Existing focal area within the Fund</u> <i>Examples: Stockholm Convention</i></p> <p><u>New fund established under the facility</u> <i>Examples: Global Biodiversity Framework Fund (GBFF)</i></p> <p><u>Multiple funds within the facility</u> <i>Examples: UNFCCC: Capacity-building Initiative for Transparency (CBIT), Least Developed Country</i></p>	<ul style="list-style-type: none"> • Can draw upon existing knowledge and expertise and build upon available programming support • Funds could be directed for capacity building, including prior to ratification • Time to establish is minimal, with Fund already operational, implementing entities already in place; a new fund under the institution may be operationalised quickly (12-15 months) using existing staff resources and capacity • Established relationships with private sector, may make engagement and leveraging co-financing easier • Policies, procedures, fund management, governance, safeguards already in place as well as scientific and technical advisory body • Governing body balanced between donors and recipients, frequently convened to respond to flexibility needs • Flexibility to respond to COP guidance and decisions; operates under guidance 	<ul style="list-style-type: none"> • Instrument’s core obligations are not the focus of the existing institution • Competition for resources among the priorities in the fund • Existing funds have addressed plastic but not at scale • If funding is disbursed on project basis, this may not cover plastics whole life cycle • Access and governance perceived by some Members as inequitable • Policies, procedures, fund management, governance already in place may mean there is less scope for flexibility; major governance and fund earmarking changes may need to be negotiated for entire institution • Where existing benchmarks exist for risk-adjusted returns, these may prevent funds from reaching regions or countries most in need • Ability to accommodate country-programmatic approaches (similar to 	<ul style="list-style-type: none"> • After adoption of the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework in Dec 2022, the GEF Council approved establishment of the new GBF Fund in mid-2023 and it was established later that year. The first selection round for resources was held Feb-Mar 2024 (2 years). • The BBNJ agreement was adopted Jun 2023. In late June, the GEF Council authorised the use of up to \$34 million for ratification support and early action activities and requested the GEF Secretariat develop initial guidelines for enabling activities and ratification support projects. The first project was approved on June 14, 2024 (1 year)

<p><i>Fund (LDCF), Special Climate Change Fund (SCCF)</i></p> <p><i>Biodiversity Beyond National Jurisdiction (BBNJ): GEF Trust Fund and two future new funds</i></p>	<p>of the COP, responsive to objective and goals of the instrument through MOU and guidance and can be responsive to compliance needs.</p> <ul style="list-style-type: none"> • Replenishment process can address the long-term financial outcomes needed from a fund and provide the flexibility to respond to changing needs. • Avoids fragmentation. May foster integration across planetary challenges for multiple environmental benefits • Maximises reach of contributions, efficiency, and mobilization of the broader financial landscape; initial resource mobilization can be from all sources • Can accommodate capacity-building, strategic planning and programmatic approaches.¹⁷ • A new fund within the fund can simplify access and co-financing requirements 	<p>that used under the Montreal Protocol’s MLF) may not be as clear.</p> <ul style="list-style-type: none"> • May be less likely to attract voluntary contributions, including from private or philanthropic sources 	
<p>Type of Fund <i>With examples*</i></p>	<p>PROs</p>	<p>CONs</p>	
<p><i>Hybrid of existing and newly established</i></p>			
<p>Sub-types:</p> <p><u>Two or more different funds operating separately within the financial mechanism</u> <i>Examples: Minamata Convention: GEF Trust</i></p>	<ul style="list-style-type: none"> • Carries some advantages of both standalone and existing • An interim arrangement may capitalise on momentum in the short term, while longer term arrangements are developed • Preserves opportunity to leverage private sector at scale and complexity levels appropriate to plastics pollution, and at all enterprise sizes. 	<ul style="list-style-type: none"> • Carries some disadvantages of both standalone and existing, partially mitigated by combining • Requires extended effort to establish arrangements for more than one fund type • Some governance aspects of existing funds outside direct guidance of COP 	<ul style="list-style-type: none"> • The Minamata Convention adopted in 2013 agreed a financial mechanism consisting of GEF Trust Fund and a specific international programme (separate fund), with decisions on hosting institution of an existing agency, guidance, and duration decided at COP-1 in 2017.

Regarding programmatic approaches, see e.g. GEF ‘Circular Solutions to Plastic Pollution Integrated Program’, <https://www.thegef.org/projects-17.operations/projects/11197>

<p><i>Fund and Specific International Programme (SIP)</i></p> <p>An interim (typically existing) fund used, while a permanent fund is established</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Avoids fragmentation by coordination of funds within the financial mechanism. 	<ul style="list-style-type: none"> • May increase fragmentation and could lead to duplication of efforts – requires strong coordination between the funds • Interim arrangement’s transition period may be difficult and potentially long; could delay the development of the long-term fund. • May lead to protracted discussions during early COPs. 	<p>The Specific Trust Fund became effective on 1 January 2018, and encourages contributions from a broad range of sources, including all parties to the Minamata Convention with the capacity to contribute, as well as other relevant stakeholders There were five projects selected for First Round funding in October 2018. (5 years total).</p>
---	---	--	---